بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

المستوى الرابع

بحث بعنوان:

أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1990- 2014م

Impact of Economic Liberalization Policy on Inflation Rates in Sudan 1990-2014

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في الاقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب:

1- علي محمد أحمد محمد البشير

2- محمد أحمد عبدالله أحمد

3- مهند صلاح عبدالمولى أحمد

إشراف:

البروفيسور / خالد حسن البيلي

2016م

الإستهلال

﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية 85

أهداء

أهدي هذا البحث

إلى تلك الشموع المحترقة التي أزكت بنارها وهج المعرفة في حياتي... وهي ترسم باناملها عنواناً بالفرح في حياتي... إلى كل من

أسرتي .. أصدقائي.. زملائي ..أساتذتي الأجلاء

إلى كل من ساهموا في رص طريق الحرية والدمقراطية والكرامة من أجل مستقبل أفضل للإنسانية

شكر وعرفان

الحمد والشكر والثناء لله تعالى أولاً وأخيراً ولأسرة كلية الدراسات التجارية– قسم الاقتصاد بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أسمى آيات الشكر والتقدير للبروفسير/ **خالد حسن البيلي** الذي تابع تفاصيل العمل بكل صبر وأمانة فكان لنا الناصح الامين، فما بخل بالأجابه على سؤال أو إسدائنا بالنصيحة، فكانت ملاحظاته البناءه وتوجيهاته السديدة أعظم الاثر في إسراء جوانب هذا البحث، فلهم جميعاً خالص الشكر ووافر الامتنان على ما بذلوه من جهد في سبيل معاونتنا ، جعلها الله في ميزان حسناتكم ولقد حررنا هذه السطور بلسان الإمكان لا بقلم التبيان...

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر سياسة التحرير الإقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990م-2014م).إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، إضافة للمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة و مناقشة فروضها، و قد إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع و التقارير الحكومية و الرسائل الجامعية لطلاب الدراسات العليا.توصلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الإقتصادي قد أدت لإرتفاع معدلات التضخم في بداياتها (الفترة 1990م-1996م)، و كذلك خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية و إنفصال الجنوب (2008م-2014م).أما الفترة (1997م-2007م) فقد شهدت إستقراراً و إنخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم و ذلك نتيجة للسياسات المالية و النقدية التقشفية التي إتبعتها الدولة خلال تلك الفترة.من أهم توصيات الدراسة العمل على التحكم في عرض النقود ، والتوافق بين الأسعار والأجور ومراقبة الأسعار بصورة لا تتعارض مع أهداف التحرير الإقتصادي.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
البسملة	1
الإستهلال	2
الإهداء	3
الشكر والتقدير	4
مستخلص الدراسة	5
فهرس الموضوعات	7
فهرس الجداول	8
الفصل الأول:الإطارالعام للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الاطار العام للدراسة	10
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	14
الفصل الثاني :الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم التحرير الاقتصادي	17
المبحث الثاني: مفهوم التضخم	23
الفصل الثالث: أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2014م	
نبذه تاريخية عن أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1980-1989م	32
المبحث الأول: أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-1999	35
المبحث الثاني: أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2011	38
المبحث الثالث: أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2012-2014	41
الفصل الرابع:أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014م	
المبحث الأول: معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014م	44
المبحث الثاني:مناقشة فرضيات الدراسة	47
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	48
قائمة المراجع والمصادر	51

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	الناتج المحلي الاجمالي السوداني خلال الفترة 1980-1990	(33)
(2)	العجز والفائض في الموازنات الحكومية السودانية خلال الفترة 1984-1989	(34)
(3)	سعر الصرف خلال الفترة 19984-1989	(34)
(4)	اداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999	(35)
(5)	سعر الصرف خلال الفترة 1990-1999	(36)
(6)	الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-1999	(37)
(7)	أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2011	(38)
(8)	سعر الصرف خلال الفترة 2000-2011	(39)
(9)	الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2011	(40)
(10)	أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2012-2014	(41)
(11)	سعر الصرف خلال الفترة 2012-2014	(42)
(12)	الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012-2014	(42)
(13)	معدل التضخم خلال الفترة 1990-1999	(44)
(14)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2011	(45)
(15)	معدلات التضخم خلال الفترة 2012-2014	(46)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول:الاطار العام للدراسة

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المبحث الاول

الاطار للعام للدراسة

المقدمة:

سياسة التحرير الاقتصادي تهدف لرفع الجهود الأدائية عند النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وكذلك تقليل حجم القطاع العام عند طريق سياسة الاستخصاص، وفي السودان بدأ تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع بعد قيام ثورة الانقاذ الوطني 1989م إذ تم عقد مؤتمر اقتصادي شامل في اكتوبر 1989م واستناداً على توصيات ذلك المؤتمر تم أعداد البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي للاعوام (1995-1998) حيث دعا هذا البرنامج لانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والبدء في تحرير اسعار السلع والخدمات، اضافة لخروج الدولة من بعض القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق بيع المؤسسات الخاسره والمتعثره أو بيع جزء من ملكية الدوله فيها أو تحويلها لشركات مساهمة ومنذ تطبيق هذه السياسة في 1990م آثارت الكثير من الجدل ما بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون اشاروا لاثارها الايجابيه مثل توفر السلع والمواد الغذائية والبترولية وفتح المجال امام الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبيه).اما المعارضون فاشاروا لآثارها السالبه خصوصاً فيما يتعلق أثرها على ازدياد معدلات التضخم في البلاد وتدهور سعر الصرف، وزيادة التمويل بالعجز وهذه الدراسة تعمل على دراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم خلال الفتره 1990م – 2014م.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث للآتي:-

1-التعريف بمفهوم وأصل سياسة التحرير الاقتصادي.

2-تسليط الضوء على تطبيق هذه السياسة في السودان واثرها.

3-توضيح أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم خلال الفترة (1990- 2014م).

أهمية البحث:

وتشمل الآتي:

1-إهمية الظاهرة موضع الدراسة "سياسة التحرير الاقتصادي" وانعكاساتها على العديد من المؤشرات الاقتصادية في السودان.

2-الجدال بين المؤيدين والمعارضين لتطبيق هذه السياسة في السودان والاشارة لأثارها السالبة والايجابية،لذا كان لزاماً تقويم تطبيق هذه السياسة وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية (التضخم) خلال الفتره 1990- 2014م.

مشكلة البحث:-

دعا البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993) لمعالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد السوداني وذلك عن طريق تحرير الاسعار وأزالة التشوهات في الاقتصاد عن طريق الغاء الدعم للسلع وتحرير نظام سعر الصرف اضافة لتحويل ملكية بعض المشروعات المملوكة للدولة للقطاع الخاص. وقد حقق البرنامج في بداياته بعض النجاحات خصوصاً على المدى القصير حيث نجح في أزالة كثير من التشوهات التي اعاقت حركة الاقتصاد السوداني، ولكنه بالمقابل أثَر سلباً على بعض القطاعات والمؤشرات الاقتصادية، وعلى راسها معدلات التضخم .

هذا البحث يهدف لدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في خلال الفترة من 1990-2014م.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالية:

1-ماهو أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم؟

2-ماهي السياسات التي اتبعتها الدولة للسيطرة على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة؟

فروض البحث:

وتشمل الآتي:

1-سياسة التحرير الاقتصادي أدت إلى زيادة معدلات التضخم خلال الفتره 1990 – 2014م

2-اتبعت الدولة سياسات تقشفية (مالية ونقدية) للسيطرة على معدلات التضخم خلال فتره الدراسة.

منهج البحث ومصادر البيانات:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضع الدراسة (سياسة التحرير الاقتصادي)، اضافة للمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة ومناقسة فروضها المختلفة.كذلك سوف تعتمد الدراسة علي المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع واوراق العمل-ورسائل الماجستير والدكتوراه.

حدود البحث:

حدود زمانية: الدراسة تركز على الفتره 1990-2014م لأنها شهدت بداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

حدود مكانية: جمهورية السودان.

هيكل البحث:

يحتوي البحث علي خمسة فصول حيث يتناول الفصل الأول الأطار العام للدراسة والدراسات السابقة، بينما يستعرض الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة ويعمل علي تعريف مصطلحات البحث الرئيسية (التحريرالاقتصادي-الخصخصة والتضخم)،اما الفصل الثالث فيتناول الاداء الاقتصادي خلال الفترة(1990-2014)

بينما يشير الفصل الرابع لاثر سياسة التحرير الاقتصادي علي التضخم خلال الفترة (1990-2014) ومناقشة فرضيات الدراسة والنتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1/عماد محمد سليمان عبد الرحمن[1]:

استعرض الباحث أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفتره 1982 – 2001م مستعرضاً أهم التطورات في الاقتصاد السوداني خلال الفتره والسياسة المالية والنقدية بالاضافة إلى تعريف أهم المصطلحات والمفاهيم عن التضخم وسياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة والسياسات المالية والنقدية .وتوصل الباحث إلى نتائج مهمة وهي أن سياسة التحرير الاقتصادي أدتلزيادة معدلات التضخم،بالاضافة إلى أن هذه السياسة غير ملائمة لطبيعة الاقتصاد السوداني. واوصى الباحث بمحاربة التضخم عن طريق السياسات النقدية عن طريق البنك المركزي، بالاضافة إلى زيادة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية،و تقليل الانفاق الحكومي.

2/منجدة إبراهيم محمود شروني[2]:

تناول هذا البحث الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان خلال الفتره 1995 – 2005م مع التركيز على أثر هذه السياسة على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بإعتبارها من أهم الآثار المتوقعة والتي قد تحدث نتيجة لتنفيذ هذه السياسة. البحث يحاول الاجابة على الاسئلة الآتية:

هل أدت سياسة التحرير الاقتصادي إلى ازدياد معدلات الفقر والبطالة خلال الفتره 1995 – 2005م؟ ماهي السياسات التي اتبعتها الحكومة لمعالجة الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي؟ إلى اي مدى كانت هذه السياسات ناجحة في معالجة هذه

(1)عماد محمد سليمان، سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على معدلات التضخم في السودانخلال الفتره 1982 – 2001م.، بحث ماجستيرغير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية،2011م

(2)منجدة إبراهيم محمود شروني، الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي (الفقر والبطالة) خلال الفتره 1995- 2005م، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2005م.

الآثار السالبة؟ يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع واوراق العمل والتقارير الرسمية وشبكة الانترنت. وتوصل البحث إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دوراً مهماً في إرتفاع معدلات الفقر والبطالة خلال فترة الدراسة، إذ أرتفعت معدلات الفقر بصورة ملحوظة في ولايات السودان المختلفة إذ بلغ متوسط معدل الفقر حوالي 80% من سكان الولايات الشمالية، وتزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ في الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم، ايضاً أدت هذه السياسة لارتفاع معدلات البطالة خلال فترة الدراسة (متوسط16%). كذلك لم تسهم السياسات (مثل انشاء الصناديق الاجتماعية وتفعيل دور ديوان الزكاة) التي قامت بتنفيذها الحكومة في التقليل من حدة الفقر والبطالة، إذ ظلت هذه المعدلات مرتفعة طيلة فترة الدراسة 1995-2005م.

قدمت الدراسة العديد من التوصيات للتخفيف من الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي فيما يتعلق بتخفيض المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة، ومن أهم هذه التوصيات العمل على زيادة فعالية دور شبكات الضمان الاجتماعي، والاستفادة من اموال الزكاة بتوظيفها في مشاريع تدعم الفقراء وتمتص البطالة بخلق وظائف للعاطلين عن العمل.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

نجد ان الداراسة الأولى تختلف عن الدراسة الحالية في انها تتناول دراسة التحرير الاقتصادي خلالالفترة الزمنية 1982-2001م، بينما الدراسة الحالية تتناول التحرير الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2014م، اما الدراسة الثانيةفتتناول سياسة التحرير الاقتصادي وتأثيرها على مستويات الفقر والبطالة بينما الدراسة الحالية تتحدث عن أثر سياسة التحرير على معدلات التضخم.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول:مفهوم التحرير الاقتصادي

المبحث الثاني:مفهوم التضخم

المبحث الأول

مفهوم التحرير الاقتصادي

مقدمة:

سياسة التحرير الاقتصادي تعنى أن الرفاهية الاقتصادية سوف تزداد إذا تم تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في اسواق المال والعمل والسلع النهائية ويشمل ذلك رفع القيود الإدارية عن النشاط الاقتصادي الخاص وكذلك تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة أو الاستخصاص.

وهذا التعريف يشمل جانبين:-

1/ عدم التدخل السلبي في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة التسعير والضرائب والقيود الإدارية، حيث تترك للقطاع الخاص حرية كاملة في استثمار الموارد المتاحة لديه بهدف زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أن أهم أهداف القطاع الخاص تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح أهم الحوافز للإنتاج.

2/ تحويل ملكية المؤسسات العامة ذات الصفة التجارية من ملكية الدولة إلى ملكية خاصة قد تكون تعاونية أو مشتركة بين وطنيين أو مشتركة مع الحكومة في شكل مساهامات عامة.

ايضاً يعرف التحرير الاقتصادي بأنه عدم تدخل الدوله في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق حيث يتم تحديد الأسعار بالية العرض والطلب ويشمل ذلك الأسواق التالية[1]:

1. العرض والطلب في سوق السلع والخدمات.

[1] كامل البكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت،1986م، ص75.

2. سوق النقد وتشمل اسعار التوازن بين العرض والطلب من النقد بالطلب عليه (أسعار الفائدة).

3. سوق العمالة.

4. سوق النقد الاجنبي.

تعريف آخر:

التحرير الاقتصادي يتضمن أن يسير الاقتصاد وفق رؤي السوق أو بمعنى آخر أن يسير وفق قوى الطلب والعرض والآلية التي تتضمن أستمرار النمو هي آلية السوق التي تعمل وفق العرض الكلي والطلب الكلي دون تدخل إداري في النشاط الاقتصادي بواسطة الدولة، ومن التعريفات السابقة للتحرير الاقتصادي يمكن القول بأنه عبارة عن تبنى سلوك السوق القائم على الاعتراف الكامل بحقوق الملكية الخاصة، وترك إنتاج وتوزيع السلع وعناصر الإنتاج لقوى المنافسة ورفع كل القيود التي تعوق المنافسة وعلى رأسها الميول الاحتكارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،علي ان ينحصر دورها في توفير السلع والخدمات العامة التي يفشل السوق في إنتاجها وتوزيعها مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم[1].

اما الخصخصة والتي تعتبر جزء اساسياً من سياسات التحرير الاقتصادي فيمكن تعريفها كالآتي:

الخصخصةتعنى تحويل ملكية النشاطات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وكذلك نقل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص.

ولا تعتبر الخصخصة علاجاً بحد ذاتها إنما هي عادة ما تكون وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج اصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى اصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعى إلى

[1] كمال البكري، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق ذكره، ص75.

تحرير كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة في إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

وللخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءه وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته. إما من المنظور السياسي فالتخصيص يدعو إلى اختزال دور الدوله ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقطاع والقضاء والأمن الداخلى والخدمات الاجتماعية، لذا فإن التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقتصر على عملية بيع اصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقله اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيره وفلسفة جديده لدور الدولة.

عموماً يمكننا القول بان هنالك اربعه مفاهيم للخصخصة وتشمل الآتي:

1. الخصخصة تعنى توسيع الملكية الخاصة، ويتم من خلالها قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئياً) أو عن طريق عقود الايجار ومنح الامتياز، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وإنما التخلص نسبياً من وحدات القطاع العام وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص[1].
2. الخصخصة تعنىالوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وردها إلى القطاع الخاص، أو تشجيعه للخوض فيها لتحقيق إنتاجية وربحية أعلى، وكانت بريطانيا واستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم.

[1] آدم مهدي أحمد (مستشار اقتصادي)، الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالميه للطباعة والنشر، 2001م، ص31.

3. الخصخصة تعنىالرغبة من التخلص من النظام الأشتراكي بأعتباره فلسفة اقتصادية واجتماعية بدات تتخلص من العالم نتيجة لانهيار النظام السوفيتي بأكمله مع حلف وارسو وكافه الآليات الاقتصادية التي كان يتبعها في الإدارة الاقتصادية والتي تؤدي إلى إفلاس الدول التي حكموها.

الخصخصة: هي عكس التأميم فهي عبارة عن تحول الملكية العامة إلى الملكية الخاصة

*مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي لدي النظم الاقتصادية المختلفة:-[1]

1/ النظام الرأسمالي ومفهوم التحرير الاقتصادي:

المفهوم الرأسمالي للتحرير الاقتصادي يعتبر ان سياسة التحرير الاقتصادي هي عبارة عن امتداد للفكر الليبرالى وتطوره عبر القرون، فقديماً كان يسود نظام الإقطاع القائم على مبدأ المخدم والعامل، المخدم الذي يملك النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والعامل الأجير التابع اقتصادياً وسياسياً إلى المزارع الاقطاعي، إلا أنه وفي خلال القرن السادس عشر حدث بعض التحول وذلك عند إنفصال البروتستانت عن الكنيسة الكاثوليكية واعتبار ضمير الفرد هو فقط القائد والدافع والهادي حتى وأن تعارض ذلك مع مراسيم الكنيسة البابوية.

في القرن السابع عشر كان عنصر النهضة الفكرية التي احرزت ماسمى بعنصر التنوير حيث أصبح العقل والحرية الفردية والمصلحة الذاتية هما المحرك والمفجر للطاقات البشرية. في القرن الثامن عشر وجد هذا المبدأ التجسيد النظري في فكر المدرسة الكلاسيكية والتطبيقي في الثورة الصناعية بمخترعاتها وعلاقات إنتاجها القائمة على الصلة الطوعية بين الرأسمالي الصناعي والعامل الأجير في ظل حياد كامل للدوله بين أصحاب عناصر الإنتاج.

[1] عبد العظيم المهل ، وخالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلى، مركز التعليم عن بعد ، جامعة السودان،2010م.

وعلى الصعيد النظري قام الفكر الكلاسيكي الاقتصادي كما أسسه آدم سميث وريكاردو ومعاصروهم على مبدأ رشد الإنسان ودرايته بمصلحته اكثر من غيره وبدون وصايةمن أحد، وهذه المنفعه تتحقق في أعظم صورها حين يعظم الفرد مصلحته ومنفعته المتمثلة في الربح الأوفر من إنتاجه والمتعة الاكثر من انفاقه.

اما دور الدولة فيتعدى حماية الافراد وممتلكاتهم وانفاذ تعاقداتهم الطوعية وتوفير الخدمات التي لا تغذي الجهد الفردي بتوفيرها ، أي أن دور الدولة يكاد ينحصر في الامن والدفاع والقضاء وخدمات أخرى هامشية. كما اقتضى هذا الفكر أن تكون الملكية الخاصة لمختلف عوامل الإنتاج هي السائدة وذلك كحق طبيعي وغريزة عند الانسان وكحافز أساسي للإنتاج ولكن الفكر الكلاسيكي أخضع الملكية الخاصة والدخل الفردي للضرائب التي تجبى من الافراد بنسبه دخولهم وأستفادتهم من خدمات الدولة ولكن بطريقة لا ترهق دافعها.افرز الفكر الليبرالى الكلاسيكي وتطبيقاته سلبيات كان لها ردود فعل نظرية وعملية أدت إلى تحويره وتغييره.

فمعاناه العمال خاصة والفقراء عامة من احتكارات الرأسماليين الثروة والسلطة مما أدى إلى ظهور الشيوعية فكراً وثورة في الاربعينات من القرن التاسع عشر وهي ترفض مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأسس توزيع الدخل ودور الدولة كما حددتهم المدرسة الليبرالية مما أدى إلى مناداة الليبراليين باستعمال الضرائب كوسيلة لتوزيع الدخل ما بين الاغنياء والفقراء توزيعاً عادلاً.

إذن سياسات التحرير الاقتصادي بمفهوم السوق الحر إنما تعني أن الرفاهية الاقتصادية سوف تزداد إذ ما تم تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في اسواق المال والسلع النهائية والعمل.

2/ النظام الاشتراكي ومفهوم التحرير الاقتصادي:

يرفض النظام الأشتراكي تماماً فكرة التحرير الاقتصادي بل يعتبر النظام الاشتراكي هو العدو الأول بالنسبة للرأسمالية الاقتصادية خاصة وأن فكره يقوم على الجماعة أو الأشتراكية أولاً.

فالفكر الأشتراكي لا يؤمن ولا يقر بالملكية الخاصة إلى أن أتى غورباتشوف في بداية التسعينات وأدخل بعض الجرعات الرأسمالية على النظام الأشتراكي وبداية ظهور بعض المصطلحات مثل الفلا سونست والبروسترويكا ومفاهيم إعادة البناء وإعادة هيكلية الاقتصاد.

3/ النظام الأسلامي ومفهوم التحرير الاقتصادي[1]:-

سبق الأسلام كل الأنظمة العالمية الأخرى من حيث تطبيقه لمبادئ التحرير الاقتصادي حيث تعتبر حرية النشاط الاقتصادي أصلاً من الأصول الأسلامية التي تستقيم وحقوق الملكية الخاصة. غير أن الحرية في نظر الأسلام مقيدة بجانب أخلاقي مهم وهو المسئولية تجاه الفرد والمجتمع،وهنالك قيمتان هامتان تحافظان على السوق الحر في النظام الأسلامي وتتفاعلان معه هما العدل والاحسان،فالعدل يتحكم في سوق العلاقات التبادلية إذ لا حرية بلا عدل وذلك كما تبين الآية الكريمة (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)صدق الله العظيم.

هناك سوق آخر هو سوق الإحسان وهو يتفاعل مع السوق السابق لاعطاء صورة كاملة للسوق في الاسلام ويقصد به انسياب التحويلات الإنفرادية من القادرين إلى الفقراء والمحتاجين، وذلك عن طريق الزكاة والصدقة والهبة العادية والقروض وسائر عقود التبرع وهو بهذا يساهم في عملية التوزيع العادل للثروة من الاغنياء إلى الفقراء حيث يتم تطبيق ذلك بصورة بعيدة تماماً عن أي دوافع مادية من وراء ذلك الاحسان

[1] عبد العظيم المهل، خالد حسن البيلي، المرجع السابق ذكره، ص138-141.

وتدريجياً ومع محاولة المجتمع الأسلامي ترقية المجتمع لكل نجده بذلك يتجه تدريجياً إلى مجتمع المساواة مع مرور الزمن.

المبحث الثاني

مفهوم التضخم

المقدمة:

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الامر، فإن التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى، فإن هنالك ارتبطا قوياً ومباشرا بين السياسات الاقتصادية واهدافها وكفاءة أدائها وبين الجوانب الهيكلية للنظام السياسي،وهذا المبحث سيتناول مفهوم وانواع التضخم إضافه للاسباب التي تؤدي لحدوثة.

مفهوم التضخم:

بدأ ظهور مصطلح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في شرق اوربا خصوصاً في المانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة متماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للاسعار، اي انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. وقد استمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية حتى الثلاثينات ثم بدأ تدريجياً يفقد أهميته بظهور الأفكار الكنزية والاتجاهات المعاصرة في التحليل النقدي[1].

معظم تعريفات التضخم والاكثر شيوعاً قد بُنى على أساس النظرية الكمية للنقود وهي النظرية المعتمده من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت

[1] نبيل الروابي ، نظرية التضخم – مؤسسة التقانة الجامعية، الاسكندرية، 1984م، ص13.

تتصدى لتفسير العوامل المحدده للمستوى العام للاسعار نظراً لأنها تبدو ابسط النظريات في تفسير التضخم فإن التعاريف التي تعتمد عليها كانت الأكثر رواجاً.فقد عُرف التضخم بأنه (نقوداً كثيرة تطارد سلعا قليلة)، وأنه (الزيادة المحسوسة في كمية النقود)، وانه (ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان) أو (الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الاسعار)، وأنه (الزيادة في الأسعار نتيجة زيادة الاصدار النقدى أو زيادة الائتمان المصرفي). اي ان هذه التعريفات ربطت بين التضخم وزيادة كمية النقود، كانت على علاقة وثيقة بحالات التضخم التي حددته في الماضى والتعريفات السابقة ليست كافية لوصف التضخم ولم تستطيع الصمود امام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم إبان الكساد الكبير حيث زادت النقود زيادة كبيرة جداً ولم ترتفع الأسعار، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي ابداها دعاة النظرية الكنزية إلا إنها واجهت انتقادات عديدة وقد ترتبت على حلول الازمة العالمية في 1929 وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم فادخلت عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، كالنقص من المعروض من السلع مثلاً. فقد بين بعض الكتاب أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضره وحجم الدخول المتاحة للانفاق، فمن المحتمل حسب هذا التعريف أن يكون الدافع إلى ارتفاع الاسعار عاملاً نقدياً، فإن إرتفاع الأسعار قد ينتج عن زيادة في الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية الموارد أو سرعة تداولها،وقد يحدث أيضاً نتيجة نقص في عرض السلع لأنخفاض الإنتاج سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لتقلب عوامل طبيعية تؤدي إلى محصول سيء[1]. كذلك أن التوسع النقدي قد لا يحدث أرتفاع في الأسعار بل على العكس قد يؤدي إلى تشجيع الإنتاج ولا يحدث الأرتفاع في الأسعار إلا إذا قابلت هذه الزيادة اختناقات تحول دون زيادة الإنتاج إذا بلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل،

[1]نبيل الروابي، المرجع السابق ذكره، ص 13.

وعلى الرغم مما قابل هذه الاراء من النجاح فإنها لم تسلم من النقد[2]، وإذا اردنا تعريفا علمياً أدق للتضخم فيمكن تعريفه بأنه "دالة يكون فيها تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات بصفة عامه أكبر بشكل متواصل وربما بشكل متزايد من قيم الحجم المتاح على أساس الأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات بصفة عامة[1].

وهنالك تعريف آخر من وجهة علم الاقتصاد ويعني وجود اسعار صاعده للسلع والخدمات ومن ثم فإن التضخم يعبر عن عملية الأرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو الانخفاض في قيمة النقود، ويعبر احصائياً عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار لكافة السلع خلال فترة زمنية محددة.

وقد تعنى كلمة التضخم معاني كثيرة منها:-

1. التضخم النقدي بإعتباره زيادة في المخزون النقدي سواء على المستوى الكلي أو متوسط دخل الفرد.
2. التضخم بإعتباره زيادة في التكاليف، وينشأ تضخم التكاليف من التغير في العرض الكلي لمدخلات الإنتاج.
3. التضخم كشرط لتعميم فائض الطلب حيث توجد كمية كبيرة من النقود تسعى لخلق كمية محدودة من السلع.
4. التضخم الناجم عن تدهور سعر الصرف العملة الوطنية بالاسواق الخارجية.

مقاييس ومؤشرات التضخم:-

1. الرقم القياسي الضمني: يمكن لنا أن نستدل على الكمية من النقود الزائدة التي امتصها الناتج المحلى الأجمالي في شكل أرتفاع في الأسعار وأدت إلى تضخم بواسطة ما يعرف بالرقم القياسي الضمني أو ما يسمى بمعامل الانكماش أو مخفض الناتج المحلى الأجمالي.

---

[2] نبيل الروابي، مرجع سابق ذكرة،ص14-17.

[1] أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1987م، ص 420.

2. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويستخدم كمؤشر لأظهار التضخم على القوة الشرائية لدخول الأفراد وأرتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.
3. الرقم القياسي للواردات: هو يقيس التضخم المستورد كنتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل تؤثر على أسعار الاقتصاد المحلى ومستويات التكاليف وهي[1]:

- معدل التضخم الخارجي.
- وسائل النقل المحلي التي قد تزيد من التضخم المستورد عن طريق أرتفاع تكاليف النقل والتوزيع غير الكافئ.
- توحد أمكانية الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين الاجانب من التحكم والمضاربة في الأسعار.

4- الفجوة التضخمية: تعتبر احدى المؤشرات الاقتصادية الهامة على صعيد القياس الكلى للقوى التضخمية التي يواجهها النشاط الاقتصادي من خلال تفاعل متغيراته الاقتصاديه، وهي عباره عن الفرق بين الطلب الكلى والعرض الكلى من السلع والخدمات[2].

أسباب التضخم:

هنالك عدة أسباب للتضخم منها:-

1. التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلى من السلع والخدمات.
2. التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج من أجور ومرتبات أو موارد أو غيرها من عناصر التكاليف وتؤثر زيادة التكاليف على العرض الكلى من السلع والخدمات، بحيث تجعله ينخفض، وفي حالة عدم انخفاض الطلب الكلى يمكن أن يزيد عن العرض الكلى من السلع والخدمات فتتولد الاتجاهات التضخمية.

---

[1] نبيل الروابي، مرجع سابق ذكره، ص13.
[2] المرجع السابق، ص ص14-17.

التضخم المستورد: وهو ناشئ عن زيادة أسعار السلع والخدمات المستورده من الخارج وفي حالة أن كمية السلع والخدمات تشكل جزءاً كبيراً من اجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما، فإن هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها.[1]

أنواع التضخم:

1. التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلى زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في أرتفاع الأسعار.
2. التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التصخم بإرتفاع بطئ في الأسعار.
3. التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون إرتفاع الأسعار[2].
4. التضخم المفرط: وهي حالة إرتفاع معدلات التضخم بمعدلات عاليه يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى أنهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من المانيا خلال عامي 1921 – 1933م وفي هنقاريا عام 1945م بعد الحرب العالمية الثانية[3].
5. التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كانويحسب هذا الأرتفاع في الغالب على السلع المحلية، مما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.
6. التضخم الركودي: في فترات الركودينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هنالك احتكار كامل أو مهيمناً،

---

[1] أحمد جامع ، مرجع سابق ذكره، ص20.
[2] عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الاردن، دار المعرفة للنشر والتوزيع،ط2002،1م) ص 127.
[3] المرجع السابق ذكره، ص 209.

فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكره على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، مما يؤدي إلى أرتفاع الأسعار مع إرتفاع معدلات البطالة.

النظرية الاقتصادية والتضخم:

لقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنة على إهتمام المفكرين الاقتصاديين، فعكفوا على دراسة أسباب هذه الازمات التضخمية، من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الأرتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وما يترتب عليه من اثار ضارة بالاقتصاد القومي.

أ-الاقتصاديون الكلاسيكيون:

يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي أساساً إلى ظاهرة نقدية خالصه، تتمثل في إرتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه أرتفاع مستويات الأسعار، نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، وهو نفس ماذهبت إليه النظرية العامة لكنز، حيث تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب (Excess Demand) يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، وتكون الفجوة التضخمية(Inflationary GAP) هي التعبير عن هذا الاختلال بين العرض والطلب.

ب-المدرسة السويدية:

إضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمية للنقود عاملاً جديداً ، فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقات بين الطلب الكلى والعرض الكلى، وترى هذه المدرسة أن هذه العلاقة لا نتوقف فقط على مستوى الدخل، كما ترى النظرية الكينزية، وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الأدخار. وقد أدى استمرار التضخم

النقدي مع وجود معدلات عالية من البطالة الى انتشار ظاهرة التضخم الركودي Inflationary Stagnation.

ج-مدرسة شيكاغو:

أدت ظاهرة التضخم الركودي إلى عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو، وعلى راسهم ميلتون فريدمان، إلى النظرية الكمية للنقود، حيث يرون أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحته ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج[1].

مضار التضخم:

1. إنخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم حجم السلع والخدمات المشتراه من مبلغ نقدي ثابت.
2. انخفاض الدخل الحقيقي للافراد نتيجة زيادة المستوى العام للاسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخول النقدية.
3. انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية.
4. حدوث خلل في توزيع الدخل بين افراد المجتمع نتيجة استفادة بعض الافراد من إرتفاع الاسعار وتضرر آخرين.

علاج التضخم من وجهة نظر المدارس الاقتصادية:-

الكينزيون: يركزون على السياسات المالية والنقدية الانكماشية لتهدئة الطلب أو توسع الاقتصاد الزائد لخفض الطلب، يرون أن على الجكومة رفع الضرائب أو خفض الأنفاق الحكومي كما على السلطات النقدية خفض العرض النقدي وزيادة معدلات الفائدة،ويشيرون الى ان خفض التضخم سيزيد معدلات البطالة.

[1] عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،دار مطابع العملة،2001، ص ص 213-214.

النقديون: بما أن النقديين يروون أن التوسع الزائد في العرض النقدي مقابل سلع وخدمات قليلة هو مصدر التضخم، فإن خفضه يستلزم خفض العرض النقدي وجعل النمو الاقتصادي وفق معدلات ثابته،وعندها ستزيد البطالة على المدى القصير لكنها ستنخفض على المدى البعيد.

مدرسة جانب الطلب: يركز هؤلاء على تحفيز التوسع في عرض السلع والخدمات خاصة عبر خفض الضرائب على المنشآت وتسهيل القوانين الحكومية المنظمة لأنشطة القطاع الخاص، مما يحفز الاستثمار، ومن ثم يسهم في زيادة الإنتاج مع العلم أن تخفيض الضرائب قد يخلق عجزاً كبيراً في الميزانية[1].

[1] عبدالوهاب الأمين، مرجع السابق ذكره، ص 216-217.

الفصل الثالث

أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2014م

المبحث الاول:اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-1999

المبحث الثاني: اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2011

المبحث الثالث: اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة2012-2014

مقدمة:

نبذه تاريخية عن أداء الاقتصاد السوداني خلال الفتره من 1980 – 1989م:[1]

كانت هذه الفتره من احرج الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني، إذ بدات الفتره وقد سرى اختلال التوازن في كل مفاصل الاقتصاد الكلى. فقد وصل العجز في الحساب الخارجي لاعلى مستوى الى حوالي 8.4 مليون دولار، أما موقف الحساب الداخلى فقد تفاقم الخلل في القطاع المالى إذ بلغ عجز الموازنة حوالي 5% من الناتج المحلى الاجمالي، وارتفع معدل التضخم إلى 18% في عام 1978م وتعتبر هذه النسبة عالية بالمقارنة بالاداء في السنوات الماضية.

كما شهدت هذه الفترة اندلاع الحرب الاهلية في الجنوب عام 1983م بعد أن توقفت عقداً كاملاً من الزمان، كما شهدت هذه الفتره كوارث عديده ومتكرره مثل التصحر والجفاف، الفيضانات والسيول بجانب عدم الاستقرار السياسي. إذ تعرضت البلاد لاسوأ فترات الجفاف خلال العامين 1985/83م و 1985/84 مما ادى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وانخفاض دخول المزارعين ونقص هائل في مخزون المحاصيل الغذائية فتفشت المجاعة على نطاق واسع في البلاد وقد أدى ذلك إلى التدهور في الوضع الاقتصادي إلى جانب غياب سياسات اقتصادية قادرة على مواجهة الموقف.

لم تستطع الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفتره من وضع حلول للازمة الاقتصادية التي برزت خلال الفتره بسبب عجز الدولة عن مواجهتها بسياسات اقتصاديه تهدف

[1] د.عبدالوهاب عثمان المرجع سابق ذكره ص 46-48

إلى ازالة الخلل في الاقتصاد وتحقيق توازن بين العناصر المحركة للاقتصاد التي تؤدي إلى تحقيق نمو مستدام في ظل استقرار اقتصادي.

أيضاً فقد شهدت هذه الفتره زيادة ملحوظة في تدفقات القروض والعون الخارجي، فقد تركز استغلال هذه التدفقات الخارجية في استثمارات القطاع العام التي لم تستطع تحقيق اهدافها نتيجة لضعف القرارات المالية والإدارية وعليه فقد عجزت هذه الاستثمارات العامة في توليد موارد مالية تدعم موارد الدولة وتساعدها على مقابلة التزامات تمويلها وترتب على ذلك تراكم الديون الخارجية ونتيجة لتراكم متاخرات ديون صندوق النقد الدولى فقد حرم السودان من الاستفادة من موارد هذه المؤسسة العامة عام 1984م.و قد إزدات المتاخرات خلال الفترة 1984 – 1990م من حوالي 6 مليار دولار إلى 13.9 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980م – 1990م

جدول رقم(1):الناتج المحلي الاجمالي السوداني باسعار 1982/1981(قبل تطبيق سياسة التحريرالاقتصادي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي/ ملايين الجنيهات
80/ 1981	2263
81/ 1982	2433
82/ 1983	2616
83/ 1984	2816
84/ 1985	غير متوفر
85/ 1986	6259
86/ 1987	6526
87/ 1988	6276
88/ 1989	6628
89/ 1990	6614
90/ 1991	6691

المصدر: وزارة المالية ، العرض الاقتصادي،1995م

هذه الفتره قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان وكان متوسط الناتج المحلى الاجمالي خلال الفترة 5.304 مليون جنيه.ويلاحظ من الجدول(1) أن الاتجاه العام للناتج المحلى الاجمالي في زيادة مستمرة،حيث سجل اعلى قيمة له 6.691مليون جنيه في عام 1991/90 وادنى قيمة له 2.263 مليون جنيه في عام 1981/80.

كما شهدت الفترة 1989/1984 عجزاً متواصلاً في موازنة الدولة،والجدول التالي يوضح العجز و الفائض في الموازنات الكومية خلال الفترة 1989/1984

جدول رقم (2):العجز والفائض في الموازنات الحكومية السودانية خلال الفترة 1989/1984(قبل تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي)

السنة	نسبة العجز من الناتج المحلى الاجمالي
1984	%-(4.4)
1985	%- (10)
1986	%- (9)
1987	%-(3.4)
1988	%-(11.8)
1989	%-(16.6)

المصدر: صندوق النقد العربي،1995م.

من الجدول(2) يلاحظ إزدياد عجز الموازنة العامة خلال الفترة، و إرتفاعه من (4.4-)من الناتج المحلي الاجمالي إلى (16.6-) بنهاية الفترة 1989.

كما شهدت الفترة 1989/1984 تدهوراً وانخفاضاً في سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار، والجدول التالي يوضح سعر الصرف خلال الفترة 1984-1989

جدول رقم (3) : سعر الصرف خلال الفترة 1984-1989

السنة	سعر الصرف
1984	1.3
1985	2.5
1986	2.5
1987	4.5
1988	4.5
1989	4.5

المصدر: صندوق النقد العربي،1995م.

يلاحظ من الجدول(3) التدهور الواضح في سعر الصرف خلال الفترة، وذلك لإنخفاض قيمة الجنيه السوداني من 1.3 إلى 4.5 بنهاية الفترة 1989م.

المبحث الأول

أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-1999

هذا المبحث يستعرض أداء بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 1990-1999

1/ميزان المدفوعات:

شهدت هذه الفتره عجزاً متواصلاً في ميزان المدفوعات،والجدول التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم (4): أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999 مليون دولار.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أ/ الحساب الجاري	-389.9	-845.0	-365.9	-456.7	-546.7	-576.2	-872.8	-827.3	-1.157.4	-431.1
الصادرات	333.7	308.7	319.3	417.3	535.6	555.7	620.3	594.2	595.7	780.1
الواردات	-980.4	-1.250.8	-820.9	-944.9	-1.059.5	-1.184.8	-1.504.5	-	-1.732.2	1.256.2 -
الميزان التجاري	-646.7	-942.1	-501.6	-527.6	-559.9	-629.1	-884.2	-	-1.336.5	-476.1
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	256.8	97.1	135.7	70.9	13.2	52.9	11.2	-827.7	179.1	45
ب/الحساب المالي والراسمالي	303.2	735.6	334.6	186.6	210.0	340.6	90.1	488.0	761.4	413.2
ج/ العجز أو	-86.4	-109.4	-31.3	-270.1	-336.7	-235.6	-782.7	-	-396	-16.9

الفائض في حساب راس المال والحساب الجاري										
د/ الاخطاء والمحذوفات	12.5	8.1	-26.8	-232.4	354.6	228.5	63.9	608.4	603.4	129.4

المصدر: تقارير بنك السودان

- يلاحظ تدني أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1999) والتي سبقت تصدير البترول إذ لم يسجل ميزان المدفوعات أى فائض على الاطلاق إنما كان يسجل عجز بصوره مستمره وكان اعلى عجز يسجله في عام 1996 وادنى عجزاً في عام 1999م، ونتج هذا العجز عن العجز الكبير،وفي الحساب الجاري خلال هذه الفتره وكان اعلى عجز سجله في عام 1998 وادنى عجز في عام 1992 نتيجة لعجز الميزان التجاري.

2/سعر الصرف:

شهدت هذه الفتره تدهوراً وانخفاضاً واضحاً في سعر الصرف، والجدول التالي يوضح سعر الصرف خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم (5):سعر الصرف خلال الفترة 1990-1999

السنة	سعر الصرف/جنية
1990	0.045
1991	0.045
1992	0.100
1993	0.133
1994	0.216
1995	0.400
1996	1.246
1997	1.577
1998	1.994
1999	2.516

المصدر: تقارير بنك السودان

الفترة من 1990-1999 كان متوسط سعر الصرف هو 0.8272

ويلاحظ من جدول(5) التدهور والإنخفاض الواضح في سعر الصرف خلال الفترة والتي سبقت ظهور البترول.

3/الناتج المحلي الاجمالي :

شهدت هذه الفتره تسجيل معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم (6):الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1999

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي
1990	%1.2
1991	%11.3
1992	%12.7
1993	%9
1994	%45
1995	%4.7
1996	%6.1
1997	%6
1998	%6
1999	%8.3

المصدر: تقارير بنك السودان.

خلال الفترة 1990-1999 كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو 6.98%، وشهدت هذه الفترةفي عامي 1991م-1992م تسجيل معدلات نموعالية في

الناتج المحلي الإجمالي،وكانت أعلى نسبة لمعدل نموالناتج المحلي الإجمالي هي 11.3% في سنة 1991م و أدنى نسبة كانت 4.5% في سنة 1994م.

المبحث الثاني

الأداء الإقتصادي خلال الفترة من 2000-2011

هذا المبحث يستعرض أداء بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2011

1/ميزان المدفوعات:

شهدت هذه الفتره تسجيل فائض في ميزان المدفوعات في بعض السنوات، والجدول التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2011

جدول رقم (7):اداءميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2011/مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	20004	2005	2006	2007
أ/ الحساب الجاري	-514.58	-2745.79	-973.56	-522.35	8373.73	-2.830.2	-4.919.4	-3.268.2
الصادرات	1806.70	1698.70	1949.11	2542.17	3777.75	4824.3	5.656.6	8.879.2
الواردات	-1366.41	-84..2024	-2293.83	-2651.16	3586.18	-5946.0	-7.104.7	-73722.4
الميزان التجاري	440.29	-1.855.4	-344.72	-68.99	7.363.93	-1.121.6	-448.1	1.372.8
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	-957.87	-895.65	-628.84	-413.36	1009.80	-1.708.6	-3.471.3	-4.425.0
ب/ الحساب المالي والراسمالي	299.66	490.45	841.45	1.389.93	1.353.88	2.427.2	4.611.0	2.945.5
ج/ العجز أو الفائض في حساب راس المال والحساب الجاري	-214.92	-2.255.34	-132.11	867.58	9.727.61	-403	-308.4	-322.4
د/ الاخطاء	325.92	598.74	432.14	-445.02	194.53	933.6	99.8	40.7

والمحذوفات								

تابع جدول رقم (7)

البيان	2008	2009	2010	2011
أ/ الحساب الجاري	-1.575.7	-3.908.1	-1.715.0	-1.341.0
الصادرات	11.670.5	7.833.7	11.404.3	9.655.7
الواردات	-8.229.4	-8.528.0	-8.839.4	-8.127.6
الميزان التجاري	3.441.1	-694.3	2.564.9	1.528.1
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	-5.016.8	-3.213.8	-4.279.9	-2.869.1
ب/ الحساب المالي والراسمالي	1.218.5	4.663.3	2.671.5	749.5
ج/ العجز أو الفائض في حساب راس المال والحساب الجاري	-357.2	755.2	956.5	-591.5
د/ الاخطاء والمحذوفات	378.3	-1.257.2	-983.3	-88.6

المصدر: تقارير بنك السودان.

يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل عجزاً في أغلب سنوات الفترة عدى سنوات 2003-2004 و 2009-2010 حيث ساهمت عائدات البترول في تحقيق فائض في الميزان.

2/سعر الصرف:

شهدت هذه الفتره ارتفاعاً في سعر الصرف في بعض السنوات، والجدول التالي يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من 2000-2011

جدول رقم (8) سعر الصرف خلال الفترة 2000-2011

السنة	سعر الصرف/جنية
2000	2.571
2001	2.581
2002	2.633
2003	2.608
2004	2.583
2005	2.436
2006	2.172
2007	2.016
2008	2.086
2009	2.282
2010	2.317
2011	2.6600

المصدر: تقارير بنك السودان

خلال الفترة 2000–2011 كان متوسط سعر الصرف هو 2.412.و كانت أدنى قيمة لسعر الصرف هي 2.016 و أعلى قيمة هي 2.6600 و شهدت هذه الفترة لأول مرة منذ عقود إرتفاع في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي و ذلك خلال الفترة 2004–2007 ،ويرجع ذلك لإزدياد العائد من الصادرات البترولية خلال الفترة.

3/الناتج المحلي الاجمالي:

شهدت هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً في معدلات نمو البناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالفترة السابقة،والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000–2011

جدول رقم (9) الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2011

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي
2000	%6.4
2001	%6.5
2002	%6.5
2003	%6.1
2004	%7.2
2005	%5.65
2006	%9.8
2007	%10.9
2008	%6.4
2009	%5.9
2010	%5.2
2011	%2.5

المصدر: تقارير بنك السودان

في الفترة من 2000–2011 كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي هو 4.0125%، و كانت أعلى نسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.9% في سنة 2007 و أدنى نسبة 2.5%في سنة 2011.

المبحث الثالث

أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة من 2012–2014

هذا المبحث يستعرض أداء بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 2012–2014.

1/ميزان المدفوعات:

شهدت هذه الفترة إزدياداً ملحوظاً في عجز ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2012–2014.

جدول رقم (10):اداء ميزان المدفوعات خلال الفتره 2012–2014/مليون دولار

البيان	2012	2013	2014
أ/ الحساب الجاري	−6.241.8	−5.397.7	−4.848.8
الصادرات	4.066.5	4789.7	4350.2
الواردات	−8.122.7	−8.727.9	−8.105.9
الميزان التجاري	−4.056.2	−3.938.2	−3.755.7
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	−2.185.6	−1.459.5	−1.093.1
ب/ الحساب المالي والراسمالي	3.768.4	4.435.7	4.413.5
ج/ العجز أو الفائض في حساب راس المال والحساب الجاري	−2.473.4	−962	−435.3
د/ الاخطاء والمحذوفات	2.449.4	944.4	420.2

المصدر: تقارير بنك السودان

يلاحظ تدني ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012-2014) و التي أعقبت إنفصال الجنوب، حيث سجل الميزان عجزاً متواصلاً خلال الفترة، ويعزى ذلك لفقدان البلاد لحوالي 75% من عائداتها النفطية بعد إنفصال الجنوب.

2/سعر الصرف:

شهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً وملحوظاً في قيمة الجنية السوداني، والجدول التالي يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي في الفتره مابين 2012-2014

جدول رقم (11) سعر الصرف خلال الفترة 2012-2014

السنة	سعر الصرف/جنية
2012	3.5637
2013	4.7422
2014	5.7115

المصدر: تقارير بنك السودان

خلال الفترة 2012-2014 كان متوسط سعر الصرف هو 4.339،و يلاحظ أن هذه الفترة شهدت تدهوراً ملحوظاً في قيمة سعر الصرف وذلك لفقدان السودان لحوالي 75% من موارده البترولية بعد إنفصال الجنوب.

3/الناتج المحلي الاجمالي:

شهدت هذه الفترة تارجحاً في اداء معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والجدول التالييوضح معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي خلال الفتره من 2012- 2014م

جدول رقم (12) الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2014

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي
2012	%1.4

2013	%4.4
2014	%3.6

المصدر: تقارير بنك السودان.

خلال الفترة 2012 – 2014م كان متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى هو 3.13%، وكانت أعلى نسبه لمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى في سنه 2013م 4.44%، وادنى نسبه 1.4 في سنة 2012م وهي السنة التي اعقبت انفصال الجنوب وفقدان السودان لحوالي 75% من موارده البترولية.

الفصل الرابع

أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014م

المبحث الاول:معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014

المبحث الثاني:مناقشة فرضيات الدراسة

المبحث الثالث:النتائج والتوصيات

المبحث الأول

معدلات التضخم خلال الفتره 1990-2014

1/معدلات التضخم خلال الفترة 1990-1999:

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات التضخم(عدا الفترة 1998-1999)، والجدول التالي يوضح معدل التضخم خلال الفترة 1990 -1999م

جدول رقم(13):معدلات التضخم خلال الفترة 1990-1999

السنة	معدل التضخم
1990	%67
1991	%123
1992	%119
1993	%101
1994	%116
1995	%69
1996	%130
1997	%47
1998	%17
1999	%14.2

المصدر: تقارير بنك السودان.

وخلال الفترة 1990-1999م[1] بلغ متوسط التضخم 80.32%، و يعزى إرتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة لإتباع سياسات مالية و نقدية توسعية،باعتبار ان هذه الفترة شهدت بدايات تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي، و شهدت هذه الفترة تسجيل أعلى معدلات التضخم (130%) في عام 1996م، ثم بدأت معدلات التضخم بعد ذلك في الإنخفاض حتى وصلت 14.2% في عام 1999م نهاية الفترة، وذلك نسبة للسياسات المالية و النقدية و التقشفية التي إتبعتها الحكومة بدايةً من عام 1997م والمتمثله في تخفيض معدل نمو الكتله النقديه من 65% في عام 1996م الي 34% في عام 1997م وخفض الاستدانه من النظام المصرفي الي 80 مليار دينار (0.5%) من الناتج المحلي الاجمالي في 1996م مقارنه ب3.2% مليار جنيه من الناتج المحلي الاجمالي عام 1997 اضافه لزياده الرسوم الجمركية والضرائب حيث تم زيادة ضريبه الاستهلاك بنسب تتراوح بين(10-15%)،وفرض فريضة دفاع (4%)،ورفع سعر الدولار الجمركي من 1300 جنية الي 1400جنية

2/معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2011

شهدت هذه الفترة استقراراً في معدلات التضخم في اغلب الفترات، والجدول التالي يوضح معدلات التضخم خلال الفترة من 2000-2011

جدول رقم(14):معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2011

السنة	معدل التضخم
2000	%8.1
2001	%4.9
2002	%8.3
2003	%7.7
2004	%8.46
2005	%8.5
2006	%7.2
2007	%8.2
2008	%14.3
2009	%11.2

[1] عبد الوهاب عثمان، مرجع سابق ذكره، ص187.

2010	%13
2011	%18.1

المصدر: تقارير بنك السودان

خلال الفترة 2000-2011 يلاحظ إستقرار في معدلات التضخم، إذ تراوحت معدلات التضخم بين (4.9%-18.1%)، و يعود ذلك لتحسن أداء الإقتصاد السوداني بعد البدء بتصدير البترول منذ عام 2000م، وإن بدأت المعدلات بالإرتفاع خلال الفترة (2008-2011)، و ذلك بسبب أثر الأزمة المالية العالمية.

3/معدلات التضخم خلال الفترة 2012-2014

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، والجدول التالي يوضحمعدلات التضخم خلال الفترة 2012-2014

جدول رقم(15):معدلات التضخم خلال الفترة 2012-2014

السنة	معدل التضخم
2012	%35.1
2013	%37.1
2014	%46.4

المصدر: تقارير بنك السودان

ويلاحظ من الجدول (15) ازدياد معدلات التضخم بصورة واضحة خلال الفترة،اذ تراوحت معدلات التضخم بين(35.1%-46.4%)،ويعُزي ذلك للانخفاض الواضح في ايرادات الدولة بعد فقدانها لحوالي 75% من الايرادات البترولية بعد انفصال الجنوب.

المبحث الثاني

مناقشة الفرضيات خلال الفترة 1990م-2014م

1/ سياسة التحرير الإقتصادي أدت لزيادة معدلات التضخم:

يلاحظ انسياسة التحرير الاقتصادي عند بداية تنفيذها (الفترة 1990-1996) قد ادت لزيادة معدلات التضخم بصورة ملحوظة، إذ بلغت معدلات التضخم 130% بنهاية عام 1996م وذلك نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية التي إتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة، وتشمل هذه السياسات زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع في الإستدانة من البنك المركزي.

أما في الفترة (1997م-2007م) فقد شهدت إنخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم 8.2% بنهاية عام 2007م و ذلك نتيجة للسياسات المالية والنقدية التقشفية التي إتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة.

بينما شهدت الفترة (2008-2014) إرتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2007-2008، ثم إنفصال الجنوب في العام 2011م.

وقد بلغ معدل التضخم بنهاية هذه الفترة (2014م) 46.4% كأعلى معدل تضخم يسجل منذ العام 1997م، لذلك يمكننا القول أن سياسة التحرير الإقتصادي قد أدت

لإرتفاع معدلات التضخم في الفترتين (1990م-1996م)،(2008م-2014م) بينما شهدت الفترة (1997-2007) إنخفاضاً و إستقراراً في معدلات التضخم.

2/أتبعت الدولة سياسات تقشفية (مالية ونقدية) للسيطرة على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة:

إستطاعت الدولة من السيطرة على معدلات التضخم خصوصاً خلال الفترة (1997-2007) عن طريق إتباع سياسات مالية و نقدية تقشفية،أما في الفترتين (1990-1996م) و(2008-2014م) فقد شهدت على النقيض إتباع الدولة لسياسات مالية و نقدية توسعية مما أدى لإرتفاع معدلات التضخم بصورة ملحوظة.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

النتائج:

1/ أدت سياسة التحرير الإقتصادي إلى إرتفاع معدلات التضخم خصوصاً في بداياتها أي الفترة (1990م-1996م)، حيث بلغ معدل التضخم 130% بنهاية عام 1996م ، ثم بدأت معدلات التضخم في الإنخفاض و الإستقرار خلال الفترة (1997-2007) حيث كان معدل التضخم 8.2% بنهاية العام 2007م ، أما الفترة (2008م-2014م) فقد شهدت إرتفاعاً متواصلاً و ملحوظاً في معدلات التضخم ، حيث بلغ معدل التضخم 46.4% بنهاية العام 2014م.

2/ أدت السياسات المالية و النقدية التقشفية التي إتبعتها الدولة خلال الفترة (1997م-2007م) لتخفيض و إستقرار معدلات التضخم ، و تشمل هذه السياسات تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية، و خفض الإستدانة من النظام المصرفي ، إضافة لزيادة الرسوم الجمركية و الضرائب على بعض السلع.

التوصيات:

1-هنالك سياسات مقترحة لمكافحة التضحم علي المستوي المحلي وعلي المدي القصير والطويل من اهمها:

- سياسة التحكم في الاصدار النقدي في كمية النقود المتداولة وتعد من اشمل الوسائل المتاحة لمكافحة التضخم في الاجل القصير حيث تضمن بقاء التضخم عند الحد الادني.
- سياسة التوافق بين الاسعار والاجور.
- سياسة الاكتفاء الذاتي للسلع الاساسية والتقليل من السلع المستورة.

2- تثبيت سعر الصرف في مستويات معقولة بحيث تشجع الصادر ولاتوثر علي مستويات الاسعار المحلية.

3- فرض قيود علي بعض السلع غير الضروية وحماية المنتجات المحلية لكى تجد نصيبها من السوق عالمياً ومحلياً.

4- مراقبة الاسعار لصورة لاتتعارض مع اهداف سياسة التحريرالاقتصادي.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

1. أثر سياسة التحرير الإقتصادي على ميزان المدفوعات.
2. أثر سياسة التحرير الإقتصادي على سعر الصرف.

المصادر والمراجع:

1- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية- التحرير الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية،1987م.

2- آدم مهدي أحمد، الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2001م.

3- تقارير بنك السودان خلال الفترة 1990-2014.

4- صندوق النقد العربي، 1995م.

5- عبد العظيم المهل، خالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي مركز التعليم عن بعد، جامعة السودان، 2010م.

6- عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الاردن، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2002م.

7- عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،دار مطابع العملة، 2001م.

8- كمال البكرى، مبادئ الاقتصاد،بيروت،الدار الجامعية، 1986م.
9- نبيل الروابي، نظرية التضخم، مؤسسة التقانة الجامعية، الاسكندرية، 1984م.
10- وزارة المالية، العرض الاقتصادي1995.